

# البنود التعاقدية في اتفاقيات شراء الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة

Economic And Social Commission For Western Asia

ورشة العمل التدريبية

" اتفاقيات شراء الطاقة الكهربائية المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة "



UNITED NATIONS

الإسكوا  
ESCWA

الدكتور المهندس وليد الدغيلي  
استشاري الاسكوا

عمان-المملكة الأردنية الهاشمية  
8-9 تشرين أول / أكتوبر 2017

# المحتويات

## المقدمة

- البنود الإدارية
- اصدار الفواتير وسدادها
- الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية
- **Force Majeure** القوة القاهرة
- حل الخلافات/ فض النزاعات
- الكفالات والتعويضات
- الموارد البشرية وفريق عمل المنتج المستقل الخاص
- خصوصية المعلومات
- الملاحق
- الخلاصة

# المقدمة

اتفاقية شراء الطاقة الكهربائية، هي عقد قانوني بين بائع للطاقة الكهربائية، يكون مالكا للتجهيزات والمنشآت اللازمة لإنتاج الطاقة الكهربائية، تعارف على تسميته "منتج مستقل" بعد أن حصل على إذن أو ترخيص أو امتياز، في إطار عقد شراكة مع القطاع العام، هو غالباً (BOO أو BOT) أو ما شابه، وبين شاري للطاقة الكهربائية، يكون عادة مرجعية معينة أنيطت بها مسؤوليات محددة في قطاع الكهرباء.. يركز العقد على جملة مبادئ

- @ رسم حدود مسؤولية كلا الفريقين.
- @@ توزيع المخاطر بطريقة عادلة تضمن تخفيض الكلفة وتلافي النزاعات.
- @@@ الاتفاقية هي حجر الزاوية في الحصول على التمويل.
- @@@@ هناك علاقة جدلية بين كافة البنود.

# المقدمة

لذلك فإن الوضوح ضروري في كل البنود التعاقدية

رغم الترابط الكامل بين كافة البنود التعاقدية، من الممكن توزيعها تحت ثلاثة عناوين:

@ البنود الادارية.

@@ البنود الفنية.

@@@ البنود المالية.

# البنود الإدارية

@ تتضمن البنود الإدارية تنظيم العلاقة التعاقدية بين الفريقين المتعاقدين، حيث يكون أحدهما الفريق الأول وثانيهما الفريق الثاني.

@ التأكد من حق كل منهما بالتعاقد في هذا المجال، وفق القوانين والأنظمة المرعية في البلد، دون أية شوائب أو التباسات، حيث أنها قد تعرض العقد للبطلان مستقبلاً وللطعن من قبل أية جهة متضررة.

@ على الاتفاقية أن تكون مؤرخة بشكل واضح، وأن تحدد إسم كل من الفريقين وصفته، والشخص الذي يمثله. ومن الأفضل أن يرفق بالاتفاقية النص النظامي لذلك (الشكل القانوني والنظام الداخلي للشركة وملكية الأسهم – إسمية - التسجيل التجاري إلخ.. وإثبات التفويض في الموضوع).

# البنود الإدارية

## Scope- Interpretation- Definitions

---

**الحيثيات:** يذكر في هذا السياق الأسباب والمنطلقات التي دفعت لتوقيع الإتفاقية وأطرها القانونية والمؤسسية ، مع الإشارة إلى القوانين السارية والجهات صاحبة العلاقة.

**موضوع الإتفاقية:** إنتاج وبيع الطاقة الكهربائية المنتجة من مصدر الطاقة المتجددة/ نقطة التسليم/ موقع المحطة.

**التعريف:** يتم شرح التعابير التي ستتردد في الاتفاقية، سواء كانت إدارية أو مالية أو فنية، وكذلك المصطلحات، ويمكن أن يخصص لذلك لائحة مرفقة بالإتفاقية.

# البنود الإدارية

**اللغة المعتمدة:** يتم تحديد اللغة الأساسية المحددة لصياغة الإتفاقية.

يمكن وجود عدة صيغ من الإتفاقية كل منها بلغة معينة، على أن تكون صيغة هي الأساس المرجع بلغة محددة، وأن تكون الصيغ الأخرى بمثابة ترجمة للصيغة الأساس، التي يتم الرجوع إليها في حالة حصول أي إلتباس.  
قد تنص الإتفاقية على إمكانية التخاطب وتبادل المراسلات بلغة واحدة أو أكثر.

**- التبليغات والمراسلات:** يتم تحديد طرق تبادل المراسلات: الورقية

والإلكترونية، وعنوان كل فريق (المقر الرئيسي مع إمكانية وجود مقرات أخرى متخصصة – البريد الإلكتروني – الهاتف على الشبكة الثابتة وعلى الشبكة اللاسلكية..)، وتكون هناك مراسلات ممكنة على مدار اليوم والسنة، في حين تكون هناك مراسلات ضمن أوقات الدوام الرسمي في البلد.

# البنود الإدارية

## Term- Commercial Operation Date

- **مدة العمل بالإتفاقية:** تكون عادة بحدود العشرين سنة، لا سيما لأنه من الأفضل أن تأخذ بعين الاعتبار مدة حياة التجهيزات المنتجة للطاقة الكهربائية وربما أكثر أو أقل ( 10-25 سنة وفق SEIA)، - على أساس أن معدل حياة العنفة الهوائية الوسطي: 20 عاماً – تتخفف قدرة الألواح الكهروضوئية 15 % بعد 20 عاماً.
- تحديد لتاريخ بدء العمل بالإتفاقية / دخولها حيز التنفيذ بشكل واضح لا يترك المجال لأي إجتهد. وقد يتم تحديد التاريخ بعد تحقق عدة شروط.
- تاريخ التشغيل الصناعي.
- الروابط بين هذا التاريخ والأمور الفنية، لا سيما ما يعود لدراسة الأثر البيئي، ولإنجاز أعمال التركيب وإجراء التجارب التي تسبق التشغيل-
- حالات إنهاء العقد قبل انجازه الملحوظ أساساً، أو تجديده والآليات والمهل والشروط التي تحكم ذلك وتواكبه.



# البنود الإدارية

## Subcontracting

- إمكانية نقل الموجبات التعاقدية إلى فريق ثالث، وإمكانية التعاقد بالباطن، وحدود ذلك في حال حصوله، والشروط التعاقدية التي تحكم في هذه الحالات، وعلى سبيل المثال حالات التنازل والدمج ونقل الملكية..

-إنشاء لجنة تنسيق أو توجيه مشتركة تتابع تنفيذ الإتفاقية: ممن تتكون، ما هي دورية إنعقادها، من يحق له دعوتها للإجتماع، وأين تجتمع، ما هي حدود عملها وصلاحياتها، لا سيما في مجال المسؤولية التعاقدية، وسلطة الرئيس على المروؤوس إلخ...

# اصدار الفواتير وسدادها

- دورية اصدار الفواتير، وآلية ابلاغها والتحقق من صحتها
- آلية سداد الفواتير والمهل
- الأعتاماد المستندي: تغذية دورية
- التحويل المصرفي، حركة الاموال الى الخارج...
- الرسوم والضرائب
- السلفة
- الفائدة المصرفية على المبالغ التي يتأخر سدادها/ دون الحاجة لانذار
- @ موضوع تقاسم العائدات في تجارة الكربون
- @@ الاستفادة من شهادات انتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة / نظام الكوتا:

Tradable green certificate scheme TGC

# الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية

من الضروري معرفة البيئة القانونية والمؤسسية والتنظيمية التي يتم في إطارها توقيع اتفاقية شراء الطاقة، نظراً لتأثير هذه البيئة على كافة بنود الاتفاقية، ومن ضمنها السعر التعاقدية.

@ يأتي في طليعة هذه الأطر، القوانين والتشريعات والانظمة التالية:

1- قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص / أو قانون الاستثمار و / أو قانون الخصخصة، حيث تكون محددة الأطر الأساسية لقيام مشاريع الاستثمار التي تتولاها شركات من القطاع الخاص، وحدود المسؤوليات، والمخاطر بصورة عامة، مع إمكانية التطرق أيضاً في هذه القوانين الى مشاريع الانتاج المستقل للطاقة الكهربائية.

# الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية

- 2- قانون تنظيم قطاع الكهرباء و/ أو تنظيم قطاع الطاقة، وفق أوضاع كل دولة، حيث يكون محددًا دور المنتجين المستقلين وأطر عملهم، وطرق اختيارهم والجهة التي تشرف على عملهم والجهات التي يتعاملون معها: هيئة تنظيم القطاع – شركة النقل – مشغل النظام الكهربائي – الجهة المسؤولة عن إدارة سوق الكهرباء في حال وجودها- صلاحيات الجهة المناط بها إدارة الشبكة وتشغيلها وتشغيل كامل النظام الكهربائي وكيفية التعامل مع منتجي الطاقة الكهربائية التي تغذي الشبكة سواء كانوا من القطاع العام أو من القطاع الخاص أو كان هناك شركة مختلطة.

- غياب سوق الطاقة الكهربائية، في كل الدول العربية، لكن منطوق الأمور يقضي بتوقع نشوئها خلال فترة الاتفاقية التي ستستمر إلى حوالي العشرين عاماً، / دراسة البنك الدولي لصالح إدارة الطاقة في جامعة الدول العربية،

توقعت جهوزية سوق الكهرباء على مستوى الدول العربية بحدود العام 2033.

# الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية

. كما أن أهمية قانون تنظيم قطاع الكهرباء تكمن بشكل أساسي في كونه يحدد عادة كيفية إصدار الأذونات والتراخيص للمنتجين المستقلين: بموجب استدرج عروض محصور بعد تأهيل الشركات المقبولة، أو بموجب مناقصة عامة، أو بالتراضي في حالات خاصة...

يبين هذا القانون عادة الأسس الخاصة بتحديد الأسعار والتعارفات والمعايير الفنية والبيئية.. وكيفية مراقبة احترام المنتجين المستقلين لهذه المعايير والأسس، وأيضاً آلية فرض العقوبات وإلغاء الأذونات والتراخيص في حال المخالفة، وآليات الملاحقات القضائية وحل النزاعات في حال حدوثها، وشروط استخدام الأملاك الخاصة والعامة، وحماية البيئة والمواقع المصنفة واستملاك العقارات إذا دعت الحاجة....

# الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية

3- القانون الخاص بتشجيع تطبيقات الطاقة المتجددة، في حال وجوده، حيث يكون هناك المزيد من التوضيح حول حدود هذا التشجيع ووسائله ومميزاته وما يؤمنه من امتيازات وتسهيلات لانتاج الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة: على سبيل الذكر دون الحصر: الأولوية على الشبكة، عدم تحميل المنتجين المستقلين كلفة تجهيز خطوط الربط لتصريف الطاقة الكهربائية على الشبكة....

4- قانون العمل و/أو كل ما يحكم قواعد استخدام العاملين في المشروع وأيضاً ما يحكم آليات وظروف استخدام الأجانب.

# الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية

5- المراسيم والقرارات الفنية الخاصة، بإستثمار الشبكة الكهربائية وتغذيتها من مصادر انتاج الكهرباء، بما في ذلك كود الشبكة الكهربائية، والتي تتضمن مبادئ وقواعد ينبغي الاشارة اليها صراحة في اتفاقيات شراء الطاقة. ومن أهم ما يتوجب تحديده في هذه الأطر التنظيمية:

\* التوتر / الجهد: الذي يتوجب تسليم الطاقة الكهربائية عليه الى الشبكة العامة، تبعاً لقدرة محطة التوليد موضوع الاتفاقية، ويتطلب ذلك قيام المنتج المستقل بتجهيز محطة تحويل تربط بين معدات وتجهيزات انتاج الطاقة الكهربائية وبين الشبكة الكهربائية العامة، وتدخل في هذه الحالة ضمن مسؤولية المنتج كافة مهام تصميم وتجهيز وتشغيل وصيانة هذه المحطة.

\*\* حدود عمل التوتر زائد / ناقص في الظروف العادية وفي الظروف الاستثنائية، مع تحديد مدة هذه الظروف الاستثنائية المقبولة في السنة.

# القوة القاهرة: Force Majeure

@ هي في المبدأ ما لا يمكن توقعه وتجاوزه ومقاومته، وهي في الممارسة حصول ظروف أو مجموعة من الأحداث التي تتجاوز إرادة أحد الفريقين المتعاقدين أو كل منهما، ولا تكون ناتجة عن تقصير أو إهمال أو سوء أداء أو سوء تقدير.

تكون القوة القاهرة بسبب وضع سياسي أو أممي أو طبيعي: يمكن أن تنتج القوة القاهرة عن الطبيعة كالزلازل والأعاصير والفيضانات والأوبئة، وكذلك التلوث النووي والكيميائي والحرائق...

@@ تذكر الاتفاقية عادة أمثلة عن القوة القاهرة، تكون على سبيل الإشارة، أو على سبيل الحصر: الحرب والأعمال الحربية والعدوان المسلح والثورة والحصار والمقاطعة الإقتصادية، والأعمال الإرهابية، والإضرابات والإعتصامات، وقد تكون تعديلاً في القوانين السارية، كما إلخ..



# القوة القاهرة: Force Majeure

@ من الأفضل ذكر عدة حالات لا تشكل قوة القاهرة كأمثلة في العقد:

- الوضع الحالي؟؟
- أن عدم القدرة على تصريف الطاقة المولدة من الطاقة المتجددة على شبكة النقل لا يشكل قوة القاهرة، إذ أنه يتوجب على الجهة المشرفة على شبكة النقل القيام بمهامها بالعناية اللازمة، وبالتالي يتوجب عليها معرفة ظروف حركة الطاقة على الشبكة وتقوية و/ أو توسيع الشبكة في الوقت المناسب تلافياً لحدوث هذا الوضع في عدم القدرة على التصريف.
- @@ مهما يكن من أمر، فإن على الفريقين المتعاقدين التعهد ببذل جهودهما والقيام بكل ما من شأنه الحد من تأثيرات القوة القاهرة، وتقصير مدتها وبالعناية اللازمة، لعودة الأمور التعاقدية إلى مجاريها الأساسية.

# القوة القاهرة: Force Majeure

@@@ أهم ما في الأمر أن يتم إثبات العلاقة السببية، أي أن يثبت القائل بالقوة القاهرة أنها تسببت في مشاكل له لا يمكنه تجاوزها فتؤثر بالتالي على أدائه التعاقدية. وحقبة الأمر أن تحديد القوة القاهرة يبقى خاضعاً للجدل وللتجاذب التعاقدية وحسن إدارة كل فريق في السهر على تنفيذ العقد والاستفادة من محتوى بنوده.

@@@ من الضروري قيام الفريق المتضرر بالإبلاغ عن القوة القاهرة ضمن مهلة عدة أيام من تاريخ حدوثها وإلا سقط حقه فيها.

# Termination for Default- Compensation for Termination- Dispute Resolution- Governing Law- Arbitration: حل الخلافات/ فض النزاعات:

- تلحظ بنود تعاقدية طريقة معالجة النزاعات التعاقدية والخلافات، فقد يكون ذلك:

- (أ) حياً عبر لجنة تنسيق خاصة، أو
  - (ب) في المحاكم المعنية في الدولة حيث توجد محطة الإنتاج، وفق القوانين الوطنية السارية، وعلى أن يحدد في الاتفاقية القضاء المختص: القضاء الإداري أو القضاء وفق قانون التجارة الخاص، أو
  - (ج) بواسطة التحكيم: اتفاق الفريقين على اختيار اشخاص طبيعيين لحل حل خلافاتهم // طريقة لفض النزاعات التي تنشأ عن العقد، حيث يتم البحث فيها أمام محكم أو عدة محكمين يستمدون صلاحياتهم من اتفاق التحكيم.
- في هذه الحالة يتم تحديد طريقة التحكيم وتحديد مبادئ تسمية المحكمين ووفق أية أنظمة؟، وكيف يتم تقاسم مصاريف ذلك؟، ومكان التحكيم إلخ.. وإمكانيات الاعتراض والمراجعة والاستئناف.

# Termination for Default- Compensation for Termination- Dispute Resolution- Governing Law- Arbitration: **حل الخلافات/ فض النزاعات:**

الهدف من اعتماد طريقة التحكيم : السرعة- المرونة – تشجيع المستثمر وطمأنته ( يعتقد البعض أن الدولة تتنازل لدى اعتماده عن حصانتها القضائية) – الغاء العقد أو ابطاله لا يعني ابطال شرط التحكيم (استقلالية شرط التحكيم).

**فسخ العقد:** يمكن أن يتم ذلك في عدة حالات منها:

- (أ) إفلاس الشركة المتعاقدة ، أو -
  - (ب) عجزها عن الاستمرار في القيام بمهامها وفق شروط الاتفاقية.
- من الضروري أن يتم لحظ الآليات التي تحكم ذلك، كتوجيه إنذار، والإجتماع في مهلة معينة للتفاوض حيباً، وربما الإستعانة بطرف حيادي إلخ....والنتائج لجهة التعويضات..

# الكفالات والتعويضات

@ على الإتفاقية أن تتضمن الكفالات المطلوبة من كل طرف، والتعويضات التي تستحق للطرف الآخر عند حصول مخالفة ما للبنود التعاقدية. وعلى سبيل المثال عدم تأمين قدرة أو طاقة معينة بتاريخ معين، التقصير لناحية حسن القيام بأعمال التشغيل والصيانة وتأمين الكفاءة اللازمة، الأضرار بالمنشآت والتجهيزات إلخ... وعدم تأمين الجهوزية/الاتاحية المتفق عليها تعاقدياً، ويتم لحظ بنود جزائية لذلك.

@@ كفالة المعدات والتجهيزات من الشركات الصانعة/شركات التركيب/شركات الصيانة/ شركات التأمين.

@@@ ضمانة سداد الفواتير // مبدأ «خذ أو ادفع»

@@@ يتوجب تضمين الاتفاقية النص المعتمد أو النصوص المعتمدة للكفالات المصرفية لكل حالة.

# الموارد البشرية وفريق عمل المنتج المستقل الخاص

@- يتم تحديد مبادئ معالجة شؤون العمالة ، لاسيما الأجنبية في فريق عمل المنتج الخاص، وتتم الإشارة إلى جملة من المحددات، لناحية الكفاءة، والخضوع إلى أحكام قانون أو تنظيم معين. ويكون من المفيد لو تضمن أحد ملحقات الإتفاقية الهيكل التنظيمي لفريق عمل المنتج المستقل، مع تحديد معايير تؤدي إلى استخدام أشخاص كفوئين.

@- التدريب.

@ - أهمية احترام قواعد الأمان والسلامة، ووجود خطط يتم اعتمادها في حالات تستدعي الحيطة والحذر، كمكافحة الحريق، وخطة الدفاع المدني، وإخلاء المركز إلخ...

# Confidential Information خصوصية المعلومات

على الفريقين أن يتعهدا بالحفاظ على سرية معلومات محددة وعدم إفشائها للغير، إلا برضى الفريقين. كما يمكن لهما إصدار نشرة دورية مشتركة بمعلومات محددة. وفي نفس الوقت على المنتج المستقل تزويد الجهة المتعاقدة معه لشراء الطاقة الكهربائية بكل المعلومات التي تطلبها والتي تتعلق بأدائه التعاقدية وحالة المنشآت والتجهيزات وأعمال صيانتها واستبدال بعض أجزائها إلخ..

# الملاحق

---

- لائحة بمرفقات الاتفاقية مع ذكر عنوان كل مرفق وعدد صفحاته.

@ يصار في نهاية نص العقد، إلى ذكر عدد النسخ الفعلية الموقعة، والجهة التي تحصل على كل منها، وفي حال يتوجب تصديق مرجع معين، يتم ذكره وتأكيد موافقته، بعد توقيع كل من الفريقين المتعاقدين، إما بالتوقيع المباشر وإما بالإشارة إلى قراره (رقم – تاريخ..) بهذا الشأن.



# الخلاصة

---

@ العقد هو شريعة المتعاقدين.

@ لا يمكن لأحد التذرع بجهل القانون، لكن من الأفضل الإشارة الى القوانين ذات العلاقة قدر الامكان.

@ الوضوح ضمانة ضد الفساد والتحامل.

@ تلافي النزاعات التعاقدية مهم للفريقين: المستثمر والجهة الحكومية.

w-deghaili@hotmail.com

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

Thank  
you

شكراً



الأمم المتحدة

الاقتصادية

ESCWA